

التنمية المستدامة للمناطق الجبلية في الجزائر

Sustainable development of Algeria's mountainous regions

خفافاش نبيلة¹، أستاذة محاضرة "ب".

طريق مسعودة²، أستاذة محاضرة "ب".

¹ جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر الحوكمة وعصرنة

المانجمنت العمومي، kheffach.nabila@univ-alger3.dz

² المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، القطب الجامعي بالقليلة، تيبازة، الجزائر، مخبر الدراسات

والبحت حول الاقتصاد الرقمي، mtriak@esgen.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2021/12/29 تاريخ القبول: 2022/04/24 تاريخ النشر: 2022/06/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى اظهار الأهمية الاقتصادية للمناطق الجبلية في الجزائر؛ من خلال الفرص التي تقدمها التنمية المستدامة في هذه المناطق والتحديات التي تواجهها، حيث لا تزال تعاني المناطق الجبلية في الجزائر من التهميش بالرغم من الثروات الطبيعية التي تزخر بها وصدور القانون المتعلق بحماية المناطق الجبلية في 2004.

إنَّ تحقيق تنمية مستدامة في هذه المناطق متاح من خلال الترسنة القانونية الموجودة والتي تحتم بالجبال والمناطق الجبلية، إلا أنَّ الواقع يعرف تعثرا، ممَّا يتطلب الإسراع في انهاء الدراسات الخاصة بتصنيف المناطق الجبلية وتفعيل عمل المؤسسات التابعة للجبل كالمجلس الوطني للجبل وصندوق الجبل، والذي من شأنه تفعيل عملية التنمية المستدامة في هذه المناطق.

كلمات مفتاحية: جبال، مناطق جبلية، تنمية مستدامة للجبال.

Abstract:

This study aims to demonstrate the economic importance of Algeria's mountainous regions, through the opportunities and challenges offered by sustainable development in these regions. Where mountainous areas in Algeria continue to be marginalized despite their natural resources and the promoting of the Law on the Protection of Mountain Areas in 2004.

Achieving sustainable development in these areas is legally available, through the existing legal arsenal that cares about mountains and mountain areas, but the reality is that there is a stumble, which requires speeding up studies on the classification of mountain areas, and activating the work of mountain institutions such as the National Mountain Council and the Mountain Fund, which would activate the process of sustainable development in these areas.

Keywords: Mountains, mountain areas, sustainable mountain development.

JEL Classification Codes : Q01, O20, R11.

1. مقدمة:

أمام تزايد الوعي العالمي بأهمية المناطق الجبلية وفي ظل تواجد 90% من سكان الجبال حول العالم في بلدان نامية، ونظرا لزيادة عدد سكان الجبال في هذه البلدان حسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بنسبة 30% ما بين 2000 و 2012 في حين ارتفع مجموع عدد السكان الذين يعيشون في المناطق الجبلية عالميا بنسبة 16%¹. وفي ظل التحديات التي تواجهها المناطق الجبلية نتيجة تغير المناخ وأمام الفرص التي يمنحها الاستثمار في هذه المناطق تظهر ضرورة الاهتمام بالمناطق الجبلية والمساهمة في تنميتها.

وأمام امتلاك الجزائر لمناطق جبلية هامة والتي تشكّل 4 بالمئة من المساحة الإجمالية للبلاد و 22 بالمئة من شمال البلاد، وفي إطار تحقيق تنمية متوازنة والمساهمة في اقتصاد الدولة الجزائرية تعتبر التنمية المستدامة في هذه المناطق على جانب كبير من الأهمية من شأنه الارتقاء بالاقتصاد الوطني.

من هنا كانت إشكالية هذه الدراسة:

كيف يمكن تحقيق تنمية مستدامة في المناطق الجبلية في الجزائر بما يحقق تطلعات ساكنيها؟.

للإجابة على إشكالية الدراسة كانت الأسئلة الفرعية التالية:

- في ماذا تكمن الأهمية الاقتصادية للمناطق الجبلية؟.
- ما هي الفرص الاستثمارية التي تتيحها المناطق الجبلية في الجزائر؟.
- ما هي التحديات التي يواجهها تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الجبلية في الجزائر؟.

-الفرضيات:

الفرضية الأولى: تكمن الأهمية الاقتصادية للمناطق الجبلية من خلال الديناميكية التي تنتج في القطاعات المنتجة للثروة ومن خلال إمكانية توفير مناصب شغل لساكنيها وتحقيق الأمن الغذائي.

الفرضية الثانية: توفر المناطق الجبلية في الجزائر العديد من الفرص الاستثمارية الهامة في مجالات مختلفة على غرار السياحة والزراعة الجبلية.

الفرضية الثالثة: يعتبر التهميش وغياب الوعي المجتمعي وعدم توفر الإرادة السياسية الفعلية أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة للمناطق الجبلية.

-أهمية البحث:

تتبع أهمية الموضوع من أهمية الجبال والمناطق الجبلية باعتبارها مجالا من مجالات الاقتصاد وموردا من الموارد الهامة للثروة، ومنه الوقوف على الأهمية الاقتصادية للجبال والمناطق الجبلية في الجزائر وما يمكن أن توفره من مورد للاقتصاد.

منهجية البحث:

للإجابة على التساؤلات المطروحة، اعتمدنا على المنهج الوصفي والذي نراه مناسباً لهذا النوع من الدراسة.

2. تنامي الأهمية الاقتصادية للجبال والمناطق الجبلية ضمن السياق الاقتصادي العالمي

أدّى تنامي الوعي بهشاشة المناطق الجبلية أمام أهميتها العالمية، بزيادة الاهتمام بالمناطق الجبلية والجبال، حيث تساهم الجبال والتي تغطي 22% من مساحة اليابسة² بدور هام في تحقيق نمو مستدام، حيث لا توفر الجبال العيش والرفاه لـ 1.1 مليار نسمة من سكان العالم فحسب، بل يستفيد من الثروات التي توفرها المليارات من السكان خارج المناطق الجبلية³، كما تساعد الغابات الجبلية -والتي تشكّل 28 % من الغابات على سطح الأرض- المجتمعات المحلية في مواجهة الكوارث الطبيعية، إضافة إلى ذلك تساهم الخدمات والمنتجات البيئية في تحسين مصادر وظروف معيشة المجتمعات الجبلية⁴. إلا أنّ المشكل الرئيسي الذي تواجهه تنمية هذه المناطق يكمن في ضرورة التوفيق بين المحافظة على الثروة الطبيعية التي تتمتع بها وبين تحقيق التنمية لسكانها، لذلك كان الاهتمام بالمناطق الجبلية في صميم أهداف التنمية المستدامة 2030-2016.

يعزّز الاهتمام بالجبال والمناطق الجبلية أهداف التنمية المستدامة، حيث يشمل الاهتمام بالجبال إحدى عشر (11) هدفاً من الأهداف السبعة عشر (17) للتنمية المستدامة⁵. وترتبط أهداف التنمية المستدامة مباشرةً بالجبال من خلال الهدفين التاليين والغايات الأربعة المرتبطة بها⁶:

الهدف 06: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

الغاية (6-6): حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات بحلول عام 2030.

الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأرض وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

الغاية (15-1): ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وضمان استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقا للالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية بحلول عام 2030.

الغاية (15-4): ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030، ويعتبر "مؤشر الغطاء الجبلي" مؤشرا رسميا لقياس الجهود المبذولة لبلوغ هذه الغاية⁷.

كما ترتبط التنمية المستدامة للجبال من خلال الأهداف التي لها صلة بالنظم الإيكولوجية للجبال ولساكنيها من خلال الأهداف 1 و2 و4 و5 و7 و10 و12 و13 و17⁸، والتي تنص على التوالي⁹:

-القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛

-القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛

-ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع؛

-تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات؛

-ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛

-الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛

-ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛

-اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره؛

- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ومنه فإنَّ الاهتمام بالجبال والمناطق الجبلية سيمضي قدما بهذه المناطق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

3- التعريف القانوني للجبال والمناطق الجبلية في الجزائر:

أمام تزايد الوعي العالمي بأهمية الجبال، ونظرا لما تزخر به الجزائر من جبال ومناطق جبلية والتي تشكِّل¹⁰:

- 10 مليون هكتار أو 4 % من المساحة الإجمالية للبلد و 22 % من شمال البلد؛

- 4.1 مليون هكتار من مساحة الغابات؛

- 1.5 مليون من المساحة الزراعية الخصبة؛

- 17.6 % من قيمة الإنتاج الزراعي؛

- 09 مليون نسمة أي ما يمثل 25 % من سكان البلد؛

- 165 000 هكتار من الأراضي المحمية في ثمانية (08) حدائق وطنية.

وفي إطار تحقيق تنمية مستدامة وإدراكا لأهمية هذه المناطق والفرص التي يمكن أن تمنحها والتحديات التي تواجهها، كان القانون 03-04 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة الصادر في 23 جوان 2004، والذي يعتبر القانون الأساسي والمرجع التشريعي الذي يهتم بهذه المناطق الهشة وذات المقومات الطبيعية الهامة (في المجال الفلاحي، الموارد المنجمية، الخزانات المائية، أماكن الترفيه والراحة والسياحة)¹¹، ومنه يعتبر الاهتمام بالمناطق الجبلية في الجزائر حديث نسبيا، وإن كانت الإشارة إلى الجبال والمناطق الجبلية موجود في قوانين سابقة موجودة ولكن ليس بصفة مستقلة.

من هذا المنطلق تعرف المناطق الجبلية حسب المادة 02 من القانون الجزائري المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة لـ2004 بأنها: "كل الفضاءات المشكَّلة من سلاسل و/ أو كتل جبلية والتي تتميز بخصائص جغرافية كالتضاريس والعلو والانحدار، وكذا كل الفضاءات المجاورة لها والتي لها علاقة

بالاقتصاد وبمعايير تهيئة الإقليم وبالأنظمة البيئية للفضاء الجبلي المقصود والتي تعد بدورها مناطق جبلية¹².

كما تصنف المادة 3 من نفس القانون المناطق الجبلية إلى أربعة أصناف: مناطق جبلية عالية ومناطق جبلية متوسطة العلو ومناطق سفوح الجبال ومناطق مجاورة. أمّا من حيث الكثافة السكانية فتميز المادة 04 من نفس القانون المناطق الجبلية إلى خمسة صفات: مناطق ذات كثافة مرتفعة جدا ومناطق ذات كثافة مرتفعة ومناطق ذات كثافة متوسطة ومناطق ذات كثافة ضعيفة ومناطق ذات كثافة ضعيفة جدا.¹³

ولقد تم وصف المناطق الجبلية حسب المادتين 03 و 12 من القانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، بكونها مناطق حساسة وفضاءات هشة من الناحية الإيكولوجية لا يمكن إنجاز عمليات تنمية ضمنها دون مراعاة خصوصيتها، كما تعتبر حسب المادة 18 من نفس القانون بأنها مناطق يتوجب ترقيتها¹⁴. ومن ثم تستفيد المناطق الجبلية بموجب المادة 11 من القانون المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة من جميع التدابير المخصصة لها¹⁵ والتي من شأنها حماية هذه المناطق من جهة وتحقيق تنمية تتوافق وخصوصيتها من جهة أخرى. حيث تتطلب هذه المناطق من أجل تحقيق تنمية ضمنها حسب المادة 14 من القانون المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة¹⁶:

- جمع الموارد المائية؛
- تطوير الزراعة وتربية المواشي وإحداث المساحات المسقية الموائمة وتحسينها؛
- إعادة تشجير الغابات والحفاظ على التراث الغابي واستغلاله العقلاني؛
- حماية التنوع البيولوجي؛
- الاستغلال الأفضل للموارد المحلية بتطوير الصناعة التقليدية والسياحة والأنشطة الترفيهية وترقية الصناعة الصغيرة والمتوسطة الملائمة للاقتصاد الجبلي؛
- الاهتمام بظروف المعيشة للسكان من خلال فك العزلة بتحسين شبكات المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية وترقية مراكز للحياة وإقامة التجهيزات والخدمات الضرورية للعيش في هذه المناطق؛
- حماية الممتلكات الثقافية والتاريخية والأثرية والمحافظة عليها.

4- تصنيف المناطق الجبلية إلى كتل جبيلية قصد تنميتها وإنشاء هيئات مكلفة بالجبال:

في إطار تحقيق تنمية مستدامة للجبال ومن أجل تحقيق تنمية تتوافق وخصوصية هذه المناطق، تم تعريف وتحديد عشرين (20) كتلة جبلية وهي كالآتي¹⁷:

جبال تلمسان وتلاغ وسعيدة والضاية؛ جبال تاراراس والسبع شيوخ وتسالة؛ جبال بني شقران؛ جبال الظهرة وزكار وشينوة؛ جبال الونشريس؛ جبال البليدة والمدية؛ جبال جرجرة؛ جبال البيان؛ جبال الحضنة، جبال أولاد نايل؛ جبال البابور؛ جبال جيجل والقل وسكيكدة؛ جبال إيدوغ؛ جبال مجردة؛ جبال منطقة قسنطينة؛ جبال الأوراس والنمامشة، جبال العمور؛ جبال القصور؛ جبال الأهقار؛ جبال الطاسيلي ناجر. علما أن هناك من الكتل الجبلية من الأهمية والاتساع أنّها تمتد على مجموعة من الولايات وتغطي العديد من البلديات، ككتلة جبال جرجرة والذي يغطي أربعة ولايات وهي تيزي وزو وبويرة وبجاية والمدية وحوالي 113 بلدية.

ومن أجل تهيئة كل كتلة جبلية تم وضع مجموعة من المخططات تقوم على¹⁸:

-تأمين المناطق الفلاحية ذات الطابع البيئي المطابقة لقدراتها وللعراقل التي تميزها، مع ضرورة توفير الحماية بما يتوافق وطبيعة هذه الأراضي.

-تحديد مواقع تتوفر على أفضل الشروط الكفيلة بتنمية مستدامة تحسبا لإقامة منشآت وتجهيزات اجتماعية -اقتصادية.

ويرتكز كل مخطط تهيئة إقليم كتلة جبلية على¹⁹:

-حماية الأراضي من خلال التنفيذ المتزامن للتهيئات الخاصة.

-دعم المنشآت والتجهيزات القاعدية.

-السماح للسكان بالمساهمة في مجهودات الحماية واستصلاح وتحسين الإنتاج الفلاحي وتسيير أفضل للموارد.

-دعم تنمية الفلاحة في المنطقة الجبلية من خلال تأطير تقني وحوافز وإجراءات لتفادي العوائق الطبيعية وكذا من خلال دعم الدولة عبر الأسعار والمساعدات المقدمة.

ولقد شرعت الحكومة في القيام بدراسات حول هذه الكتل الجبلية من أجل تقديم تحليل معمق لها وتكملة المعلومات الإحصائية والجغرافية الضرورية من أجل وصف وتحليل وضعية المناطق الجبلية، حيث تهدف هذه الدراسات إلى²⁰:

-تحديد البلديات المعتبرة مناطق جبلية وتصنيف المناطق الجبلية.

-التمييز بين المناطق الجبلية في ميدان الكثافة.

-تجميع المناطق الجبلية مع الأخذ بالاعتبار المقاييس الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية في السلاسل الجبلية.

-إنشاء بنك للمعلومات على مستوى السلاسل التي يمكن الاعتماد عليها لاحقا في التحليل ووضع السياسات المستقبلية، والذي من شأنه السماح بالمساهمة في إعداد أنظمة تهيئة الإقليم لتلك السلاسل الجبلية.

ومن أجل التكفل الأحسن بتنمية المناطق الجبلية وترقيتها تم إنشاء المجلس الوطني للجبل وصندوق خاص بتنمية المناطق الجبلية كوسيلتين داعمتين لعملية التنمية المستدامة في المناطق الجبلية ضمن القانون المتعلق بالمناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة لـ2004.

يتكون المجلس الوطني للجبل من 21 وزيرا و3 ممثلين ومستشارين حسب الضرورة²¹، ويعمل هذا المجلس على تحديد الأنشطة الواجبة الحماية والدعم، وتهيئة وترقية المناطق والكتل الجبلية، تسهيل عملية التنسيق بين مختلف الأنشطة المبرمجة على مستوى الكتل الجبلية من خلال الآراء والتوصيات التي يقدمها أو الاستشارات حول أولويات التدخل العمومي إضافة إلى التحسيس بأهمية المناطق الجبلية وضرورة حمايتها وترقيتها في إطار التنمية المستدامة²². إضافة إلى الإدلاء بآرائه وتوصياته حول البرامج والنشاطات المزمع تنفيذها على مستوى المناطق الجبلية²³.

كما تم إنشاء صندوق خاص بتنمية المناطق الجبلية يسمى "صندوق الجبل" والذي يتكفل بدعم تمويل مختلف الأنشطة والعمليات الهادفة إلى حماية وترقية وتأهيل المناطق الجبلية ومختلف الدراسات المرتبطة بها.

رغم أهمية القوانين الصادرة من أجل تسريع عملية التنمية المستدامة في المناطق الجبلية إلا أن الدراسات المتعلقة بالكتل الجبلية والتي كلفت خزينة الدولة أموالا طائلة لم تر النور بعد وبعض الكتل لم يشرع حتى في دراستها، ليتعطل تبعا لذلك مهام المجلس الوطني للجبل والذي لم يجتمع ولا مرة منذ إنشائه،

كما تعطل تبعا لتعطل الدراسات الخاصة بالكتل الجبلية إنشاء صندوق الجبل وتحديد طرق تمويله والذي هو موجود ضمن الترسانة القانونية الخاصة بالجبل.

5. فرص التنمية المستدامة للجبال والمناطق الجبلية في الجزائر

تتعدد فرص التنمية المستدامة للجبال والتي من شأنها تحسين مصادر دخل ساكنة الجبل والمساهمة في الإبقاء على الساكنة الجبلية، حيث نجد:

5-1 الزراعة الجبلية في الجزائر:

يخضع النشاط الزراعي في الجزائر للوضع الجغرافي المتميز بطبيعة خاصة والامتداد الترابي الكبير وكمية الأمطار التي تسقط بصفة غير منتظمة ومتفاوتة التوزيع. وتحدد هذه العوامل المساحة الصالحة للزراعة، والتي قدرّت في سنة 1986 بـ 3% من المساحة الإجمالية للبلاد، فالطبيعة جبلية في معظمها حيث أنّ معدل الارتفاع 900 متر²⁴.

وتشغل المناطق الجبلية مساحة فلاحية تقدر بـ 2.53 مليون هكتار أي ما يعادل 61% من إجمالي مساحة المناطق الجبلية، وتتوفر على حوالي 1.7 مليون هكتار كمساحة زراعية صالحة أي ما يعادل 20% من المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة. وتغطي الغابات والأحراش مساحة تزيد على 1.6 مليون هكتار فيما تغطي المراعي 519988 هكتار و تأوي 639100 رأس من الأبقار و 2660000 رأس من الأغنام و 723000 رأس من الماعز، كما تقدر طاقة إنتاج تربية الدواجن بما 67 مليون وحدة وتربية النحل بـ 613000 خلية ممتلئة²⁵.

ويعتبر النشاط الزراعي ركيزة الكفاف الرئيسية لسكان الجبال والمقدّر عددهم بـ 7 ملايين نسمة وهو ما يعادل 17% من السكان، وتنوع نظم الإنتاج الفلاحي في الجبال، ويغلب عليها الطابع الزراعي-الرعوي، حيث بلغ عدد المستثمرات الفلاحية على مستوى هذه المناطق 301900 مستثمرة انتجت ما قيمته 450 مليار دينار سنة 2014 وهو ما يعادل 16% من قيمة الإنتاج الفلاحي الوطني²⁶. كما تتميز المناطق الجبلية في الجزائر بمناخها ومستواها المتواضع فيما يخص التنمية؛ وعلى الرغم من صعوبة الظروف

الطبيعية التي تواجهها الزراعة الجبلية إلا أن أشكال الزراعة فيها تبقى أصلية بفضل الجهود البشرية لسكان هذه المناطق²⁷.

من أجل تدارك هذا الوضع واحداث تنمية حقيقية للمناطق الجبلية قامت الجزائر بإدراجها ضمن استراتيجية التخطيط الإقليمي مع مراعاة التوزيع العادل للمشاريع التنموية دون تمييز ولا تحيز ولا تهميش؛ في هذا الصدد عملت السياسة التنموية في الجزائر على تنمية المناطق الجبلية من أجل تطوير القطاع الزراعي وتحقيق ديناميكية اقتصادية محلية للجبال، وعلى الرغم من انخفاض انتاجيتها تعد الزراعة الجبلية مصدر ثروة بالنسبة لسكان هذه الجبال²⁸. من أجل ذلك يتعين على الدولة تشجيع بعض الأنشطة التي تمنح المناطق الجبلية ميزة نسبية في مجالات مرتبطة بالزراعة ك²⁹:

- **مجال إنتاج وتسويق المنتجات الجبلية عالية القيمة:** مثل الفواكه والخضار والمنتجات غير الموسمية والأجبان والصوف واللحوم والأسماك بالإضافة الى منتجات الغابات غير الخشبية مثل النباتات الطبية والأعشاب والتوابل المحلية وغيرها.

- **في مجال الصناعات الجبلية:** يساهم خلق نشاطات صناعية مكملّة في الانتقال من بيع المواد الخام إلى تحويل وتسويق المنتجات المصنعة المرتبطة بالمجال الزراعي، حيث تزيد عملية التحويل من استدامة المنتجات وسهولة نقلها وبيعها في الأسواق المتواجدة في السهول، ما يوفر فرص عمل أمام سكان هذه المناطق. مع العمل على أن لا تضر الصناعات التي سيتم إنشائها بهذه المناطق.

إضافة إلى:

- **المجال الحرجي ومناطق الرعي:** حيث تشكّل المناطق الجبلية مرتعا هاما للحيوانات .

5-2. السياحة الجبلية المستدامة:

يشكل التنوع التضاريسي والمناخ الجبلي والتنوع الثقافي والبيولوجي أحد عوامل الجذب السياحي للمناطق الجبلية. وفي ظل اعتبار السياحة من المنظور الاقتصادي قطاعا انتاجيا يلعب دورا هاما في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات من خلال العملات الأجنبية التي يمكن أن تتحقق³⁰، يمكن أن تشكّل السياحة الجبلية محركا لعملية التنمية في الجزائر من خلال العمل على "تثمين المناطق الجبلية"³¹ وبالتالي

تتمين البيئة الطبيعية من خلال تشجيع السياحة البيئية الجبلية، باعتبارها قطاعا يمكن أن يساهم في تنمية اقتصاد البلد للراغبين في الاستكشاف والاستجمام والابتعاد عن ضجيج المدينة وتلوثها والتمتع بالطبيعة.

ومنه يمكن أن تساهم السياحة البيئية الجبلية في توفير فرص الشغل لسكانة الجبل وما يمكن أن تحققة به من عائدات لهذه المناطق، كما يمكنها أن تساهم في وقف نزيف الهجرة القروية.

ويواجه هذا القطاع في الجزائر جملة من التحديات لعل أهمها:

-انخفاض الجذب السياحي لهذه المناطق.

-تبعات الوضع الأمني الذي عرفته الجزائر خلال العشرية السوداء والذي لا تزال تعاني بعض تبعاته لحد الآن.

-افتقار المناطق الجبلية لبعض المرافق والبنيات التحتية الضرورية لتطوير هذا النوع من النشاط السياحي كالطرق والكهرباء ووسائل الاتصال والإسعافات الطبية.

-منافسة هذه السياحة للسكان المحليين على العقار المبني وغير المبني.

-موسمية النشاط السياحي في هذه المناطق وتأثيره السلبي على الاقتصاد المحلي سواء من حيث الإيرادات أو العمالة.

من أجل تجاوز هذه التحديات لا بد من:

- اشراك سكان الجبال في المبادرات التي تقوم بها الدولة في هذا المجال بأن يكونوا أصحاب البنية التحتية السياحية المحلية من أجل تنمية السياحة المستدامة، كما يجب أن تلي السياحة الجبلية تطلعات السياح والمهتمين بهذا المجال ويضمن تحقيق فوائد اقتصادية للمجتمعات المحلية مع المحافظة على بيئة سليمة خالية من التلوث³².

-تفعيل دور "الدورات السياحية الداخلية" كالتى كان يقدّمها الديوان الوطني للتنشيط والترقية والإعلام السياحي في سنوات الثمانينات من القرن العشرين، حيث ستشجع هذه المبادرات السياحة البيئية الداخلية عامة والسياحة الجبلية بشكل خاص وسترى كل ولاية أو منطقة سياحية ضمن كل ولاية أهمية وجود السياح من الولايات الأخرى³³ ومنه النهوض بعملية التنمية.

- ضرورة مساهمة الجماعات المحلية في تطوير هذا النشاط بجعله أحد آليات التنمية المحلية.

6-التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة في المناطق الجبلية في الجزائر

إضافة إلى التحديات التي تعرفها المناطق الجبلية والتي سبق التطرق لها، تعرف المناطق الجبلية في الجزائر جملة من التحديات الإضافية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **التحول في الوظيفة الاقتصادية لبعض المناطق الجبلية:** تتعرض المناطق الجبلية في الجزائر في ظل التوجه نحو تحقيق التنمية والتي لا تأخذ بالاعتبار الخصائص الطبيعية والاجتماعية للمنطقة الجبلية تحولا في الوظيفة الاقتصادية لها، حيث لوحظ تحول بعض المناطق الجبلية من الفلاحة (زراعة الأشجار المثمرة، بعض الزراعات الموسمية وغيرها) باعتبارها النمط الاقتصادي الذي يميز المنطقة إلى وظائف اقتصادية ذات طابع حضري كالصناعة والخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية، مما يشكل تهديدا على الأمن الغذائي سواء للمنطقة أو للبلد. وهنا لا نتحدث عن الصناعة كنشاط مكمل للقطاع الفلاحي وإنما كنشاط مستقل عن الفلاحة مما يؤدي إلى تحول اليد العاملة من القطاع الفلاحي إلى القطاع الصناعي³⁴. مما يتطلب نظرة استراتيجية في خلق نشاطات مكتملة وليس إحلاله.

- **عدم مراعاة خصوصية المناطق الجبلية:** أدى إنجاز بعض الدراسات من مكاتب دراسات بعيدة عن المنطقة الجبلية والتي لا تراعي خصوصيات هذه المناطق الحساسة واحتياجاتها إضافة إلى الأهمية الاقتصادية والبيئية لهذه المناطق إلى عرقلة عملية التنمية في هذه المناطق، كما أدى استغلال المناطق الجبلية من خلال التعمير العشوائي وغياب الوعي العمراني إلى تنامي المظاهر العمرانية السلبية وكثرة المخالفات³⁵.

- **الزحف على حساب الأراضي الزراعية والمناطق الغابية:** يشكّل الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في المناطق الجبلية وبعضها على أخصب الأراضي خطرا على الأمن الغذائي لهذه المناطق وللبلاد، باعتبار المناطق الزراعية ثروة عقارية غير متجددة. وتعرف بعض المناطق الجبلية زحفا عمرانيا على المناطق الغابية الجبلية رغم ما يقتضيه القانون 12/84 المؤرخ في 23 جوان 1984 المتضمن النظام العام للغابات حيث تنص المادة 20 منه على أن حماية الغابات وتأمينها شرط أساسي للسياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والقانون رقم 03/04 المؤرخ في 23 جوان 2004 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة من حماية هذه المناطق خاصة منها الغابية³⁶. وضمن هذا الإطار سجلت المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة ما بين 1960 و 2006 انخفاضا شديدا إذ انخفضت من 1 هكتار للفرد في 1960 إلى 0.52 هكتار سنة 1940 و 0.34 هكتار سنة 1985 لتصل إلى 0.24 هكتار سنة 2008. في حين فقد القطاع الزراعي 250000 هكتار من الأراضي الفلاحية لفائدة البناء³⁷.

- **الاستغلال العشوائي للمناطق الجبلية:** تحولت بعض المناطق الجبلية ذات الطابع الزراعي والرعوي إلى نشاطات حضرية نتيجة سياسة التعمير المنتهجة في البلاد، إضافة إلى الهجرة التي عرفتتها هذه المناطق باتجاه خارج الوطن وما توفره من عوائد داخلية، وعزوف العمالة عن قطاع الفلاحة والتحول نحو القطاع الصناعي أو الخدمي، مما حرك حركة التعمير في هذه المناطق وما كان له من أثر على المناطق الجبلية³⁸.

- **التدهور البيئي:** تعتبر العمليات التنموية الجائرة في الوسط الجبلي خاصة ما تعلق منها بالصرف الصحي والذي أنشئ في المراكز الحضرية مثالا حول تلوث مياه الوديان حيث تصب كل قنوات الصرف في الوديان وما تخلفه من خطر صحي وبيئي، مهمة بذلك الحفر الصحية باعتبارها وسائل تقليدية كانت تستخدم في المناطق الجبلية والأوساط الطبيعية³⁹. كما يهدد الانجراف المائي والذي يمس أساسا الشمال الغربي 12 مليون هكتار في المنطقة الجبلية⁴⁰.

- **هجرة اليد العاملة الزراعية:** تعرف المناطق الجبلية في الجزائر ارتفاعا في نسبة البطالة، حيث تتميز المناطق الجبلية الريفية بسيادة القطاع الزراعي والذي يعتبر الركيزة الأساسية في عملية التنمية الا أنه يبقى مهملا بسبب عدم القدرة على استغلال المياه المتساقطة ونقص وسائل الإنتاج وتشتت توزيع الملكية⁴¹. كما أدى تعثر تنفيذ السياسات التنموية الخاصة بالجبال إلى زيادة الهجرة.

5. خاتمة:

تعتبر المناطق الجبلية في الجزائر من بين الأماكن الأكثر حرمانا وتهميشا بالرغم من الثروات الطبيعية التي تزخر بها والتنوع في تضاريسها، إلا أنها لم تلق الاهتمام إلا مؤخرا كونها تستدعي الكثير من الجهد والعمل والموارد المادية والبشرية والمالية. لهذا كانت هذه المناطق خارج نطاق أولويات خطط التنمية المستدامة محليا في الوقت الذي أصبح فيه الاستثمار في التنمية المستدامة للجبال من الأولويات الدولية من أجل الحد من التدهور البيئي واستعادة التوازن الإيكولوجي.

- نتائج البحث:

- إنَّ استراتيجية الجزائر نحو تحقيق تنمية مستدامة للمناطق الجبلية وإعادة الاعتبار إليها اقتصاديا موجود من خلال الترسانة القانونية، إلا أنَّ الواقع لا يزال يعرف تعثرا نتيجة تعثر الدراسات الخاصة بتصنيف المناطق الجبلية، ومن ثمَّ يعتبر الإسراع في إنهاء هذه الدراسات المتعلقة بتصنيف الكتل الجبلية من خصائص ديمغرافية واقتصادية من بين الآليات الكفيلة بمباشرة عملية التنمية وفق خصائص كل كتلة جبلية.

- يعتبر تفعيل الدور الخاص بالمجلس الوطني للجبل، والإسراع في تحديد طرق تمويل صندوق الجبل حتى تستخدم موارده لتنمية المناطق الجبلية ضروري لعملية التنمية المستدامة في هذه المناطق.

- إنَّ تعثر وتعطل الدراسات الخاصة بالكتل الجبلية ساهم في تفاقم التحديات التي تعرفها هذه المناطق ومن تبديد الفرص الاستثمارية التي يمكن أن تمنحها.

- إن الاهتمام بالجبال والمناطق الجبلية والتي تشكل نسبة 22 % من مساحة شمال البلاد سيحقق قفزة في تنمية هذا البلد القارة من خلال ما يمكن أن يحققه من استقرار لسكانه هذه المناطق.

- مقترحات البحث:

- ضرورة إشراك المهتمين الفعليين بتنمية الجبال عند اعداد الدراسات التفصيلية عن المناطق الجبلية حتى تسمح النتائج المحصل عليها من مساعدة أصحاب القرار في إيجاد الحلول المناسبة والفعالة في عملية التسيير.

- يعتبر تخصيص برامج ذات طابع محلي لمساعدة ساكني المناطق الجبلية للنهوض بالاقتصاد الزراعي الجبلي والقطاع السياحي محركا حقيقيا لتنمية هذه المناطق من خلال فرص العمل التي يمكن أن يوفرها.

6. قائمة المراجع:

أولا: النصوص القانونية

1- القانون رقم 01-20، المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، المؤرخ في 27 رمضان عام 1422هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، 15 ديسمبر 2001.

2- القانون 04-03، المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، المؤرخ في 05 جمادى الأولى عام 1425 الموافق لـ 23 جوان سنة 2004م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 41، 27 جوان 2004.

3- القانون 10-02، المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، المؤرخ في 16 رجب عام 1431هـ الموافق لـ 29 جوان سنة 2010م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 61، 21 أكتوبر 2010.

4-المرسوم التنفيذي رقم 06-07 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للجبل ومهامه وتنظيمه وكيفية سيره، المؤرخ في 09 ذي الحجة عام 1426، الموافق ل 09 يناير 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، 15 جانفي 2006.

ثانيا: الكتب

- 1- غرايبية خليف مصطفى، السياحة البيئية، ناشري، مارس 2006.
- 2- المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر: الدليل الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 1987.

ثالثا: المقالات

- 1-صيفي زهير، إشكالية التنمية المحلية في المناطق الجبلية المهمشة: دراسة حالة بلديات شمال ولاية ميلة، مجلة منتدى الأستاذ، العدد 07، ماي 2010.
- 2-مدور وليد، قواس مصطفى و بوقروحة نسيم، التعمير المصغر لاستصلاح المناطق الجبلية: نموذج وادي عبدي-الأوراس، حوليات التاريخ والجغرافيا، العدد 05، المجلد 03، 2012.

رابعا: رسائل الدكتوراه

1-BELAHCENE Nadia fatma, Mise en valeur des potentialités agricole des zones de montagne : cas des monts de Tessala et beni Chougrane dans la wilaya de Sidi Bel Abbes, Spécialité : Science de l'environnement, Université djilali LIABES, Sidi Belabes ,2019.

خامسا: مواقع أنترنت

I. باللغة العربية:

- 1-الأمم المتحدة، الجمعية العامة، "التنمية المستدامة للجبال"، القرار رقم: A/RES/71/234 الصادر في: 2017، الموقع: <https://undocs.org/pdf?symbol=ar/A/RES/71/234> تاريخ الاطلاع: 2020/07/08.

2- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، القرار رقم: A/RES/70/1* الصادر في: 2015/10/21، الموقع:

<https://undocs.org/ar/A/RES/70/1>، تاريخ الاطلاع: 2020/11/10.

3- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، التنمية المستدامة للجبال (الدورة الحادية والسبعون، البند 19(ي) من جدول الأعمال المؤقت*)، القرار رقم: A/71/256 الصادر في: 2016/07/29، الموقع: <https://digitallibrary.un.org/record/838643?ln=ru> ، تاريخ الاطلاع: 2019/07/10.

4- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "المدير العام للفاو يطلق اليوم العالمي للجبال: يضطلع الشباب بدور رائد في المطالبة بالدعم للأنظمة الإيكولوجية الهشة المعرضة لمخاطر الجوع والمناخ"، الموقع: <http://www.fao.org/news/story/ar/item/1255223/icode> ، تاريخ الاطلاع: 2020/08/08.

5- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، شعبة تقييم الغابات وإدارتها وصونها، [على الخط]، تاريخ الاطلاع: 2020/11/10، الموقع: http://congo.countrystat.org/fileadmin/templates/mountainday/images/ARABIC_brochure_2011.pdf

6- موقع وزارة الفلاحة، التنمية الفلاحية في المناطق الجافة وشبه الجافة (الفلاحة في المناطق الجبلية)، الموقع: <http://madrp.gov.dz/ar/>، تاريخ الاطلاع: 2020/07/12.

II. باللغة الأجنبية:

-REDJEM KHODJA Abderrahmane, Les zones de montagne en Algerie 2012, Ministere de l'agriculture et du developpement rural, Direction generale des forets, [En ligne], Site: http://www.fao.org/fileadmin/templates/mountain_partnership/doc/Khodjaabderrahmane_Algeria.pdf , consulté le: 02/09/2020.

- ¹ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، "التنمية المستدامة للجبال"، القرار رقم: A/RES/71/234 الصادر في: 2017، الموقع: <https://undocs.org/pdf?symbol=ar/A/RES/71/234>، تاريخ الاطلاع: 2020/07/08، ص.17.
- ² الأمم المتحدة، الجمعية العامة، التنمية المستدامة للجبال (الدورة الحادية والسبعون، البند 19(ي) من جدول الأعمال المؤقت*)، القرار رقم: A/71/256 الصادر في: 2016/07/29، الموقع: <https://digitallibrary.un.org/record/838643?ln=ru>، تاريخ الاطلاع: 2019/07/10، ص 03.
- ³ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "المدير العام للفاو يطلق اليوم العالمي للجبال: يضطلع الشباب بدور رائد في المطالبة بالدعم للأنظمة الإيكولوجية الهشة المعرضة لمخاطر الجوع والمناخ"، الموقع: <http://www.fao.org/news/story/ar/item/1255223/icode>، تاريخ الاطلاع: 2020/08/08.
- ⁴ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، شعبة تقييم الغابات وإدارتها وصونها، [على الخط]، تاريخ الاطلاع: 2020/11/10، الموقع: http://congo.countrystat.org/fileadmin/templates/mountainday/images/ARABIC_brochure_2011.pdf
- ⁵ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، التنمية المستدامة للجبال (الدورة الحادية والسبعون، البند 19(ي) من جدول الأعمال المؤقت*)، مرجع سبق ذكره، ص.27.
- ⁶ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، القرار رقم: A/RES/70/1 الصادر في: 2015/10/21، الموقع: <https://undocs.org/ar/A/RES/70/1>، تاريخ الاطلاع: 2020/11/10، ص.25. ص.33.
- ⁷ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، التنمية المستدامة للجبال (الدورة الحادية والسبعون، البند 19(ي) من جدول الأعمال المؤقت*)، مرجع سبق ذكره، ص.05.
- ⁸ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، التنمية المستدامة للجبال (الدورة الحادية والسبعون، البند 19(ي) من جدول الأعمال المؤقت*)، مرجع سبق ذكره، ص.27.
- ⁹ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، مرجع سبق ذكره، ص.18.
- ^{10 10} REDJEM KHODJA Abderrahmane, Les zones de montagne en Algerie 2012, Ministere de l'agriculture et du developpement rural, Direction generale des forets, [En ligne], Site: http://www.fao.org/fileadmin/templates/mountain_partnership/doc/Khodjaabderahmane_Algeria.pdf, consulté le: 02/09/2020.
- ¹¹ القانون 10-02، المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، المؤرخ في 16 رجب عام 1431هـ الموافق لـ 29 جوان سنة 2010م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 61، 21 أكتوبر 2010، ص.124.
- ¹² القانون 04-03، المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، المؤرخ في 05 جمادى الأولى عام 1425 الموافق لـ 23 جوان سنة 2004م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 41، 27 جوان 2004، ص.12.
- ¹³ نفس المرجع السابق، ص.12.

- ¹⁴ القانون رقم 01-20، المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، 15 ديسمبر 2001، ص.23.
- ¹⁵ القانون 03-04، المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص.13.
- ¹⁶ القانون رقم 01-20، المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص.22.
- ¹⁷ القانون 02-10، المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، مرجع سبق ذكره، ص.124. 125.
- ¹⁸ نفس المرجع السابق، ص. 54.
- ¹⁹ نفس المرجع السابق، ص 54.
- ²⁰ نفس المرجع السابق، ص. 125.
- ²¹ المرسوم التنفيذي رقم 06-07 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للجبل ومهامه وتنظيمه وكيفية سيره، المؤرخ في 09 ذي الحجة عام 1426، الموافق لـ 09 يناير 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، 15 جانفي 2006، ص.ص.15.16.
- ²² القانون 03-04، المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص.13.
- ²³ المرسوم التنفيذي رقم 06-07 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للجبل ومهامه وتنظيمه وكيفية سيره، 2006، ص.ص.15.16.
- ²⁴ موقع وزارة الفلاحة، الفلاحة: التنمية الفلاحية في المناطق الجافة وشبه الجافة (الفلاحة في المناطق الجبلية)، الموقع: <http://madrp.gov.dz/ar/> ، تاريخ الاطلاع: 2020/07/12.
- ²⁵ نفس المرجع السابق.
- ²⁶ نفس المرجع السابق.
- ²⁷ نفس المرجع السابق.
- ²⁸ BELAHCENE Nadia fatma, Mise en valeur des potentialités agricole des zones de montagne : cas des monts de Tessala et beni Chougrane dans la wilaya de Sidi Bel Abbas, Spécialité : Science de l'environnement, Université djilali LIABES, Sidi Belabes, 2019, p.03.
- ²⁹ F.A.O, Pourquoi investir dans le développement durable des montagnes, [en ligne], site: <http://www.fao.org/3/i2370f/i2370f.pdf> , consulté le : 12/11/2020, p.37.
- ³⁰ غرايية خليف مصطفى، السياحة البيئية، ناشري، مارس 2006، ص.20. .
- ³¹ المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر: الدليل الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 1987، ص. 99.
- ³² FAO, Pourquoi investir dans le développement durable des montagnes, Op.Cit, p.39.
- ³³ المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، مرجع سبق ذكره، ص. 349.

- ³⁴ مدور وليد، قواس مصطفى و بوقروجة نسيمة، التعمير المصغر لاستصلاح المناطق الجبلية: نموذج وادي عبيدي-الأوراس، حوليات التاريخ والجغرافيا، العدد 05، المجلد 03، 2012، ص. 331.
- ³⁵ نفس المرجع السابق، ص.ص. 327. 328.
- ³⁶ نفس المرجع السابق، ص.ص. 335. 336.
- ³⁷ القانون 10-02، المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، مرجع سبق ذكره، ص. 13.
- ³⁸ مدور وليد، قواس مصطفى و بوقروجة نسيمة، مرجع سبق ذكره، ص. 346.
- ³⁹ نفس المرجع السابق، ص. 336.
- ⁴⁰ القانون 10-02، المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، مرجع سبق ذكره، ص. 13.
- ⁴¹ صيفي زهير، إشكالية التنمية المحلية في المناطق الجبلية المهمشة: دراسة حالة بلديات شمال ولاية ميله، مجلة منتدى الأستاذ، العدد 07، ماي 2010، ص. 218.